

أمير مخول

مبادرة بيلين - الحسيني للكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية: مصير دون حق تقرير المصير

الدولية. ويسعى المقال للإجابة على مسألة: هل هي مبادرة تمهيدية لاستراتيجيات إسرائيل للحقبة ما بعد مرحلة الرئيس الفلسطيني محمود عباس؟. كما يسعى المقال إلى تبيان التباينات بين عدد من طروحات الكونفدرالية، وبالذات في مسألة الحل التحريري في التعامل مع الاستعمار الاستيطاني مقال ما في أساسه تسليم بالواقع. وهل هناك قيمة إضافية لكثرة الانشغالات بأشكال الحل في مرحلة فلسطينية وعربية متردّية من غير الواضح ما إذا كانت قادرة على إنتاج حلول؟ وهل بالإمكان الجزم باندثار حل الدولتين، وهذا مرتبط بمدى صمود مقولة «استحالة إخلاء المستوطنات والمستوطنين»؟ ثم يناقش المقال مسألة هل انتهى فعلاً «حلّ الدولتين»؟ وما علاقة ذلك بكثرة الانشغال بالصيغ المستقبلية في حين يبتعد

يسعى هذا المقال إلى مناقشة مبادرة الكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية التي ارتبطت إعلامياً باسم يوسي بيلين أحد مهندسي اتفاقات اوسلو، وذلك على الرغم من وجود شريكة فلسطينية هي المحامية والمستشارة القانونية للوفد الفلسطيني المفاوض في التسعينيات من القرن الماضي هبة الحسيني. كما يسعى إلى قراءة مرگبات المبادرة ودوافعها ويُجري مقاربات بينها وبين المبادرات الأخرى التي كان يوسي بيلين شريكاً فيها ومبادراً لها. في مناقشة المبادرة يجري التوقف عند المسوغات التي يطرحها بيلين في مسألة المستوطنين، ولماذا يرى بهم الطرف الأول الذي ينبغي التوجّه إليه ومناقشته بشأن المبادرة، إضافةً إلى مسعاه والحسيني لتحويلها إلى وثيقة دولية لاعتمادها إطاراً لحل دائم، ويتم التطرّق إلى مفهوم الخروج عن إطار الشرعية

الحل، وكذلك بمسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بشكل مستقل عن صيغة الحل المقترحة.

الكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية -

مبادرة يوسي بيلين وهبة الحسيني

على امتداد عامين، أعدّ يوسي بيلين الوزير الإسرائيلي السابق عن حزب العمل ولاحقاً رئيس حزب ميرتس، وأحد مهندسي اتفاقيات أوسلو، مع الحماية الفلسطينية هبة الحسيني المستشارة القانونية للوفد الفلسطيني المفاوض في سنوات التسعينيات، ومعهما لفيف من المساهمين الآخرين من شخصيات أكاديمية وأمنية، خطة تفصيلية لحل سلمي يقوم على مبدأ الكونفدرالية بين دولتين مستقلتين هما إسرائيل وفلسطين، على أن يتم تقديمها للأمين العام للأمم المتحدة ومسؤولين في الإدارة الأميركية، منهم نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، وعضو مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا بربارا ليف، وهي من أهم الخبراء وأكثرهم تجربة في الشؤون العربية والإسرائيلية، كما أكد بيلين أنه «تم إطلاع مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين على مسودة الخطة». كل ذلك دون الإفصاح عن أسمائهم ومراكزهم.

لقد استعرض بيلين جوهر الخطة في مقابلة خصّ بها القنال السابعة المخصصة للمستوطنين، وسبققتها بيوم واحد تصريحاته وتصريحات هبة الحسيني لوكالة أسوشيتد برس ٧ شباط ٢٠٢٢. تدعو الخطة إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة في معظم المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وستسمح الخطة لنحو ٥٠٠ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية المحتلة بالبقاء هناك، مع ضم مستوطنات كبيرة بالقرب من الحدود [حدود ١٩٦٧] لإسرائيل في تبادل للأراضي، على أن تمنح إسرائيل مناطق بالمساحة نفسها لدولة فلسطين. وسيتم منح المستوطنين الذين يعيشون في عمق الضفة الغربية خيار الانتقال إلى إسرائيل أو أن يصبحوا سكاناً يتمتعون بإقامة دائمة في دولة فلسطين. وسيتم السماح للعدد نفسه من اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة، بالانتقال إلى إسرائيل كمواطنين فلسطينيين مع امكانية إقامة دائمة في إسرائيل. وإن بقي نصف مليون مستوطن في الضفة، فعندها يسمح لعدد مماثل من

اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى دولة فلسطين وحمل جنسيتها وعندها بمستطاعهم الإقامة في دولة إسرائيل وليس المواطنة، وعملياً إذا بقي مائة ألف مستوطن فيسمح للعدد نفسه من اللاجئين بالإقامة في إسرائيل. أي أن عدد اللاجئين المتاح لهم الحصول على إقامة في إسرائيل منوط في نهاية المطاف بإرادة المستوطنين وقرارهم.

كما تنص الخطة على أنه سيكون لإسرائيل وفلسطين حكومتان منفصلتان، لكنهما تنسقان على أعلى المستويات بشأن الأمن والبنية التحتية والقضايا الأخرى التي تؤثر على كلا الشعبين. وفي القنال السابعة، أكد بيلين بأنه «لن يتم اقتلاع مستوطن واحد». تنص المبادرة كما صرح بيلين بأن حماية الحدود للدولة الكونفدرالية تكون بمسؤولية الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو لحماية حدود البلدين من أي عدو خارجي. في حال تطبيق المبادرة فذلك يعني نهاية الصراع والمطالب.

ما يطرحه بيلين وما تطرحه الحسيني - بغض النظر عن نوايا المبادرين - يُخضع فعلياً، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لصيغة محددة، لا تؤدي بالضرورة إلى كونفدرالية على أساس ندي بل يُبقي السيطرة الإسرائيلية اليهودية. فهو لا يتحدث عن دولة فلسطينية ذات سيادة ولا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل عن دولة في سياق الكونفدرالية وحق تقرير المصير ضمن الوضع القائم، وعملياً، اعتباراً من آخر نقطة وصل إليها توسع المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وتممه، لا يتحدث حتى عن انسحاب إسرائيل من كل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. ثم إذا كانت صيغة الكونفدرالية إطاراً لحل جزء من مركبات الصراع، فإن كل ما تطرحه الخطة المذكورة لا يخرج من التكافؤ، بل من اللا - توازن الصارخ بين القوى على الأرض، والحديث ليس عن منطق الأمور بالمستوى النظري وإنما هناك نظام استعماري استيطاني احتلالي يسيطر على كل فلسطين، ولا تنحصر سيطرته بالجانب العسكري فحسب، بل في كل مناحي الحياة المدنية والاقتصادية والتشغيلية والتجارية ومناهج التعليم وغيرها، وعلى كل خيرات البلاد. كما يندرج هذا النظام ضمن معيار «الأمم الغنية»، حسب مواصفات منظمة الدول المتطورة OECD، بينما الشعب الفلسطيني مُدرج ضمن الشعوب النامية. بناءً عليه لا



(أ.ف.ب)

«شبح» المستوطنين يطل برأسه من سيناريوهات الحلول.

الشرقية بحيث تتبع الأحياء اليهودية إلى إسرائيل والفلسطينية إلى فلسطين مع ضمان حرية التنقل بالكامل لسكان المدينة ومناخية الأماكن المقدسة، كما تضمنت حلاً نهائيًا لمسألة اللاجئين على أساس الانتقال إلى دولة فلسطين والتعويض ومنظومة إشراف دولية على تطبيق الحل.

المبادرة والمستوطنون

إنّ طرح المبادرة للمستوطنين بصفتهم طرفًا بحدّ ذاته، وأخذ إمكانية اعتراضهم على الحل بالاعتبار المشدّد، لا يعني منحهم وضعية خارج إطار اللاعب الإسرائيلي مقابل الفلسطينيين، بل إضافتهم إلى قوة دولة الاحتلال - إسرائيل في ميزان القوى المائل أصلاً لصالحها وبشكل صارخ، لذلك تنشغل الوثيقة بشكلٍ لافتٍ، في عدم التصادم مع المستوطنين؛ أي فعلياً الاعتراف ضمناً بامتياز للمستوطنين يضاهاي «حق» تقرير مصيرهم ومصير دولتهم، وبما يناقض القانون الدولي. بينما تسعى هبة الحسيني إلى الاعتراف بهذه المعضلة، لكنها تراهن على الإطار الشامل للحل الذي يجعلها مسألة قابلة للضبط. بل إنها - كما بيلين - لا تطرح حق اللاجئين بالعودة

أساس من التكافؤ أو الندية يمكن ضمانهما في الفجوة الهائلة في توازن القوى حتى في ظل اتفاق سلام.

بين مبادرة الكونفدرالية ومبادرة جنيف

تستند المبادرة بشكل كبير إلى مبادرة جنيف من العام ٢٠٠٣، وهي خطة سلام مفصلة وشاملة تم العمل عليها من قبل إسرائيليين وفلسطينيين بارزين، بقيادة بيلين نفسه، اعتمدت أساساً لها صيغة الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون إطاراً للحل، وهي الصيغة التي طرحها الرئيس الأميركي في شهر كانون الأول ٢٠٠٠ قبل انتهاء ولايته، وفي أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية ورفض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات التنازل عن حق اللاجئين في العودة، وعن القدس، ورفضه الانصياع للإملاءات الإسرائيلية الأميركية.

بدورها، اعتبرت وثيقة جنيف أن القبول ببندوها يعني إنهاء الصراع والادعاءات والمطالب أيّا كانت، القائم على حدود متفق عليها على أساس حدود ١٩٦٧ والإبقاء على الكتل الاستيطانية مع إسرائيل مقابل تبادل أراضٍ، ودولة فلسطينية من دون جيش مقابل ترتيبات أمنية، والاعتراف المتبادل بين الدولتين بصفتها الوطنيين القوميين كلّ لشعبه، وتقسيم القدس

من نماذج الأمر الواقع المعاكس - الدولة أقوى من مستوطنيها؟!

في نظرة لعددٍ من المحطات التاريخية أو المفصلية نجد أن مسألة المستوطنات أو الانسحاب هي قرارات سيادية للدولة ولا تعلو عليها سلطة من داخلها. فقد تعاملت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ كأمر واقع لا تراجع عنه مع الاستيطان في شبه جزيرة سيناء الذي تشكّل من كتلتين: واحدة - كتلة في رفح المصرية - كتلة يميّت - هدفها عزل قطاع غزة عن سيناء، وضمّت ثلاث عشرة مستوطنة أكبرها مدينة يميّت، أما الكتلة الثانية فتمثّلت بمستوطنات «خليج ايلات»، وتمثّلت بثلاث مستوطنات إلى حينه. هذا ناهيك عن التواجد العسكري والمطارات والقواعد. وأكد ذلك قول موشي ديان الشهير «أفضّل شرم الشيخ من دون سلام، على سلام بدون شرم الشيخ» ولم تمض سنوات حتى تم الانسحاب من كل سيناء وهدم كامل مستوطناتها.

لقد انسحبت إسرائيل في أعقاب اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ ولاحقاً من مستوطنات في شمال الضفة لأن الفائدة السياسية من الانسحاب باتت أكبر من فائدة بقائها وحمايتها وتوفير البنية التحتية لها. كما انسحبت كما ذكر آنفاً، من لبنان في العام ٢٠٠٠ بسبب التكلفة والتمن الاستراتيجي. في المقابل، دفعت الانتفاضة الأولى إسرائيل إلى التفتيش عن حلّ بضغط أيضاً من المجتمع الدولي، بينما دفعتها الانتفاضة الثانية إلى اتخاذ خطوات أحادية الجانب، وأهمّها الانسحاب المذكور من قطاع غزة وإخلاء المستوطنين وهدم المستوطنات مقابل حصار غزة من خارجها، فقد جاء الانسحاب من غزة لأن إسرائيل باتت تدفع ثمناً أعلى من فائدة بقائها أو أنها لا تستطيع أن تتحمّلها، أي لم يأت الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة عام ٢٠٠٥ نتيجة لضغط من الرأي العام، أو نتيجة لضغوطات دولية، أو لأنّ المستوطنين انصاعوا للقرار، بل نتيجة قراءة استراتيجية بعيدة المدى قام بها شارون وحكومته، ربما استلهم مركبات منها من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان العام ٢٠٠٠، الذي كان نتاج قراءة استراتيجية بعيدة المدى لحكومة إيهود باراك قصيرة الأمد في حينه، وهي بدورها لا يمكن أن تُنسب إلى حركة الاحتجاج الإسرائيلية، ولا إلى حركة الأمهات الشاكلات «أربع أمهات»، فأثرها في حينه

إلّا مرهوناً بعدد المستوطنين في الضفة الغربية الذين سيكونون تحت السيادة الفلسطينية في يوم ما فيما لو تم تطبيق الخطة. يبرر بيلين محاجته وخطته بعدم إخلاء المستوطنات وإجلاء المستوطنين بأنهم «يهيمنون على النظام السياسي في إسرائيل، ذلك الذي يرى في الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل» لكنه يدرك أن المجتمع الدولي يعتبر الاستيطان غير شرعي ومناف للقانون الدولي. وعليه بالإمكان اعتبار هذا المسلك طريقاً التفافياً على الشرعية الدولية.

وفقاً لتصريحات كلّ من بيلين والحسيني لأسوشيتد برس، وبيلين في القنّال السابعة التابعة للمستوطنين، تتطلب الخطة المزيد من التنازلات الفلسطينية، وهذا ما تؤكده الحسيني: «لا إجاز إقامة الدولة وإحقاق حق تقرير المصير المنشود الذي نعمل عليه منذ ١٩٤٨، علينا حقاً، أن نقدم بعض التنازلات»، وتضيف من حيث نقطة الانطلاق «نحن نعكس العملية ونبدأ بالاعتراف» كمخرج نحو الحل. في حين لا يتجاهل بيلين الصعوبات كما صرح للمصدر نفسه، لكنه يشير إلى أنه «في حال تمّ تجاوز التهديد بالمواجهات مع المستوطنين، فسيكون هذا محقّقاً لأولئك المعنيين بحل الدولتين، إذ إن صيغة الكونفدرالية ستجعل هذه المعضلة أكثر قابلية للحل ومجدية أكثر». وهو بذلك يؤكد ما معناه أن حل الدولتين غير ممكن لأنه سيصطدم بالمستوطنين النصف مليون، في حين أن الكونفدرالية تتجاوز المشكلة. بينما يخضع حق تقرير المصير والدولة لمتطلبات الكونفدرالية التي يبادر إليها. يبقى السؤال أو التساؤل بأيّ ثمن فلسطيني سيكون ذلك؟ وهو ما يقبله الطرف الفلسطيني في المبادرة عند الحديث عن تبادلية التنازلات. حسب الحسيني فإن الاقتراح بالنسبة للمستوطنين «مثير للجدل إلى حدّ كبير»، ولو توقفنا عند هذه الجملة فهي تأكيد من ناحية على الخلاف بهذا الشأن حتى بين أطراف الوثيقة، بل والقبول بها على مضض، وفيها إشارة إلى أن مبدأ النديّة ليس هو ما يحكم التفاعل بين أطراف المبادرة، فكم بالحري في حال لو تمّ تطبيقها، فهناك من سيدفع ثمنها ألا وهو الشعب الفلسطيني والقانون الدولي.

ما يطرحه بيلين وما تطرحه الحسيني - بغض النظر عن نوايا المبادرين - يُخضع فعلياً، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لصيغة محددة، لا تؤدي بالضرورة إلى كونفدرالية على أساس ندي بل يُبقي السيطرة الإسرائيلية اليهودية. فهو لا يتحدث عن دولة فلسطينية ذات سيادة ولا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل عن دولة في سياق الكونفدرالية وحق تقرير المصير ضمن الوضع القائم، وعملياً، اعتباراً من آخر نقطة وصل إليها توسع المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وتعمقه.

والمقصود حسب المواصفات الإسرائيلية فلسطينيون ذوو نزعة براغماتية واعتدال سياسي يتنازلون بموجبه عن مبدأ الدولة أولاً في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ولا يرون في المستوطنات العقبة الأكبر، بل يقبلون بفكرة احتوائها. وهذا ما لا يتوفر لدى الرئيس محمود عباس المتمسك بالحل المذكور وبالشرعية الدولية. بناءً عليه، فإن المسعى هو أن تتعزز هذه المبادرة في مرحلة «ما بعد أبو مازن» كما تصفها مراكز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلية.

إن مساعي هندسة النخب الفلسطينية من قبل دولة الاحتلال ليست جديدة، بل إنها استراتيجية هيمنة وضبط واستنزاف دائمة، لفرض إزاحة المنحى الفلسطيني عن مسار الشرعية الدولية، وليس بالضرورة من أجل حل الكونفدرالية. بل هنالك مساعٍ كثيفة للضغط على القيادة الفلسطينية في م. ت. ف والسلطة لإفشال عمل لجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني وتعزيز الرابط المصلحي للسلطة بدولة الاحتلال من خلال التنسيق المدني. لكن الأكثر جوهرية هو المساعي لتجاوز مفهوم الشرعية الدولية، وهو أمر ممكن فقط بالتوافق مع الفلسطينيين، وحين يحصل يفقد الحق الفلسطيني مشروعيته. مثلاً، قد يتم إلغاء وضعية فلسطين الخاصة المتمثلة باللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، أو الوضعية الخاصة للاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة، وهي إنجاز وأداة للشعب الفلسطيني، كما وأن مكانة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا مهددة بالاندثار، في حين أن المستهدف الفعلي هو ليس الأونروا بحد ذاتها، بل حق العودة وقضية اللاجئين.

كان محدوداً للغاية وقد جرى توظيفها سياسياً لدعم القرار بالانسحاب.

تؤكد الحالة الإسرائيلية أن الدولة تملك كل القدرات لمعالجة مسألة إخلاء المستوطنات فيما لو أرادت، دون مطالبة الفلسطينيين بالتنازل مجدداً، وذلك ثمناً للوضع الإسرائيلي السياسي الداخلي، والدولة قادرة على عدم الانصياع لمستوطناتها. إلا أنها معنية بهم، ومعنية بالمستوطنين في عمق الضفة الغربية، وهم من التنظيمات الإرهابية التي تعتدي يومياً على الفلسطينيين وتقتل زيتونهم وتخرب مواسمهم، وتعتدي على حياة الناس، وهناك كل السلطات المخولة بردهم وتملك كل الأدوات، إلا أنها غير معنية، بينما من الظلم الصارخ للفلسطينيين مطالبتهم بقبول هؤلاء المستوطنين ومنحهم إقامة دائمة في مستوطناتهم المقامة على أراضي ضحايا اعتداءاتهم.

مخاطر التنازل عن الشرعية الدولية

أو «انتظار ما بعد حقبة أبو مازن»

يدرك بيلين بدهائه السياسي وبتجربته الغنية في هندسة اتفاقات أوصلو وعدد من نماذج الحل التي سعى إليها، إضافة إلى كونه من أقرب المقربين إلى شمعون بيريس في حينه وشريكه في الوصول إلى اتفاقات أوصلو، بأن أي حل خارج حدود الشرعية الدولية بالإمكان تمريره فقط في حال كان إسرائيلياً - فلسطينياً، هذا ما حصل في أوصلو.

لذلك لا بد أن هناك مساعي للوصول إلى شريك فلسطيني قيادي رسمي يقبل المبادرة، في حين أن هناك إشكالية بأن الشريك الفلسطيني المرتجى يجب أن لا يكون متمسكاً بحلّ الدولتين والشرعية الدولية؛ أي من تصفه الحسيني بأنه يمتلك «تفكيراً جديداً»،

مقارنة مع مبادرة «بلاد للجميع»

دولتان وطن واحد

شهدت قضية فلسطين العديد من المبادرات والمشاريع للحل الكونفدرالي، سواء قبل العام ١٩٤٨ أو بعده، بل إن قرار التقسيم ١٨١ للعام ١٩٤٧ يتضمن مركبات كونفدرالية، في حين أنّ حل الدولتين في حدود «الخط الأخضر» هو نتاج احتلال ١٩٦٧ وليس ١٩٤٨، بينما أتى بمقومات من الحق التاريخي ونزع المشروع الاستعماري في هذا الجزء من فلسطين، وحق العودة وحل قضية اللاجئين على أساس القرار الأممي ١٩٤. بالانتقال إلى العقود الثلاثة الأخيرة؛ أي منذ مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، فقد وردت مقترحات عدة تحمل عنوان الكونفدرالية، ما يعني أن مبادرة بيلين الحسيني ليست الأولى في هذا المضمار، بل سبقتها وثيقة الصحافي والناشط الإسرائيلي ميرون ريبورت والناشط السياسي الفلسطيني عوني المنشي ولفيف من المثقفين والأكاديميين والمهتمين، وقد حملت عنوان «بلاد للجميع: دولتان وطن واحد». الوثيقتان مختلفتان في ما يتعلق بجوهر الأمور وبالتوجه؛ أي في التعاطي مع الحق الفلسطيني ومع الغبن التاريخي. فخطة بيلين تعتمد منطق «طمأننة» اليمين الصهيوني والتيار الديني القومي الاستيطاني، وتسعى إلى إقناعه بقبول الحل من خلال تجاوز مسألة إزالة المستوطنات المقامة في عمق الضفة الغربية، كما تخاطب المركز الصهيوني بمسألة الديمغرافيا. جوهرياً، لا تكون الحلول للصراعات نتاج رأي عام فحسب، فالقانون الدولي لا يعتمد الرأي العام الإسرائيلي كي يحدد النظرة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني على أساسه. بل يعتمد معايير القانون والشرعية الدولية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها المرسّخ بالقرارات الدولية. هناك أهمية للرأي العام حتى في نظام استعماري، إلا أنها ليست حاسمة ولا جوهرية في ما يتعلق بحق الضحايا. كما أنّ الرأي العام هو مسألة ينتجها الواقع وهو واقع ممكن أن يتغير في ظرف معيّن. ثم إن إسرائيل لم تنسحب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ قبل بداية المشروع الاستيطاني فيها، كموقف استراتيجي، لذلك فإن انتهاكاتها للقانون الدولي واحتلالاتها المتتالية ليست نتاج ضغط الرأي العام بل نتاج مخططات استراتيجية. إلا أن الخطتين لم تتبنّيا إزالة المستوطنات مبدتان عدم

القدرة على ذلك، أو النوايا - دون أي تشكيك بصدقها - القائلة بإمكانية احتواء حل الكونفدرالية لمسألة المستوطنات. هناك اختلاف آخر يتعلق بالغاية من كلّ من الوثيقتين، فإن كانت مبادرة ريبورت - المنشي، قائمة على العمل الشعبي كأساس لإقناع الشعبين بها، فإن مبادرة بيلين الحسيني موجّهة للمنظومة الدولية وبالذات الولايات المتحدة وبرعاية الأمم المتحدة، ولا تتوجه إلى الشعب الفلسطيني حتى ولا للإسرائيليين بل تخص المستوطنين أولاً.

يستعير بيلين النموذج الأوروبي لتطبيقه برؤية مستقبلية في فلسطين. على الرغم من هذا النموذج الطموح، فإن النموذج الأوروبي متعدد الأطراف مختلف في جوهره عن ثنائي الأطراف، ليس فقط في العدد بل في جوهر الأمور وفي القدرة على تحييد جزء مهم من الفجوات في توازنات القوى وفي منظومات الضبط والهيمنة والتسيّد. فلو أخذنا نموذج السوق الأوروبية المشتركة التي شكلت البنية التحتية للاتحاد الأوروبي، فإن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية هي سوق مشتركة أو سوق واحدة أو كما عرّفها تقرير أمنستي نظام جامع ومهيمن، لا تسمح (إسرائيل) بأن تصبح السوق مشتركة فعلاً إلا بمفهوم هيمنة الطرف القوي، طالما لم يجر مسبقاً تفكيك المنظومة الاستعمارية المهيمنة على كل فلسطين. وما طرحه المبادرة لا يحتوي على أي نوع من تفكيك هذه البنية، وهي ليست بنية شكلية بل تقوم عليها الدولة المهيمنة، ولا تتم هذه مسألة بإقناع المهيمن بأن يتنازل عن امتيازات القوة التي يعتبرها أساساً وضماناً لوجوده.

فرضية الجزم بانتهاء حل الدولتين،

والانشغال بالصيغ البديلة

قد يكون مبدأ الكونفدرالية برؤية مستقبلية مناسباً لحل القضية الفلسطينية، إلا أن للكونفدرالية صيغاً وليس صيغة واحدة، ويصح الأمر على كافة أشكال الحكم بما فيها النظام الديمقراطي والجمهوري وغير ذلك. قد تكون الصيغ متشابهة، وقد تكون مختلفة وحتى متناقضة. الكونفدرالية في أساسها هي اتحاد بين دول تتوافق على نظام جامع لا يلغي سيادة أيٍّ منها، أو رابطة ملزمة لكيانات سيادية تقوم بتحويل جزء من صلاحياتها للأمانة المشتركة، التي تُدير بدورها المجالات المتفق عليها بشأن الكينونة المشتركة،

تعتمد خطة بيلين منطق «طمأنة» اليمين الصهيوني والتيار الديني القومي الاستيطاني، وتسعى إلى إقناعه بقبول الحل من خلال تجاوز مسألة إزالة المستوطنات المقامة في عمق الضفة الغربية، كما تخاطب المركز الصهيوني بمسألة الديمغرافيا. جوهرياً، لا تكون الحلول للصراعات نتاج رأي عام فحسب، فالقانون الدولي لا يعتمد الرأي العام الإسرائيلي كي يحدد النظرة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني على أساسه.

ونفوذها فإنها غير قادرة على حسم قضية فلسطين ولا على تجاوزها، مما قد ينعكس على جوهر إسرائيل وطبيعتها من وجهة النظر الصهيونية، بما في ذلك تهديد طابعها الديمغرافي اليهودي أو طابع نظام الحكم فيها، وكذلك يواجه إسرائيل في توسيع نفوذها الإقليمي الاستراتيجي. كما هناك قوى ترى بأن الحل هو شرط ضروري لاستدامة إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، ويرى آفاقاً للحل وجدوى للشعبين، ولهذا التيار ينتمي يوسي بيلين. في المقابل لا يرى التيار المهيمن في إسرائيل في العقد الأخير ضرورة للحل، بل هناك حاجة في نظره لإدارة الصراع، وقد طور استراتيجياته العسكرية والأمنية والسياسية بناء على ذلك، وفي ظل احتوائه للمعارضة الإسرائيلية، وفي ظل غياب حالة فلسطينية تهدد استراتيجياته.

من الخطأ وضع كل الاجتهادات الفلسطينية في تغليفة واحدة، بل هناك ما هو نتاج الفكر القائم على التحرير ونزع الاستعمار من كل فلسطين وتوفير الحل الأمثل لشعب فلسطين بتصحيح الغبن التاريخي، وهناك من ينطلق من استحالة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من العام ١٩٦٧، وبالذات استحالة نزع الاستعمار الاستيطاني ومستوطناته وبنيتة وهيمنته في القدس والضفة الغربية. كما هناك اجتهادات ترى ضرورة الفصل الجوهري ما بين وضعيتي الإقامة والمواطنة، بصفته عاملاً مختزلاً للانسدادات التي تواجه حل الدولتين، وهي نوع من التفتيش عن مخارج يعتمد المنطق المعياري، كما هناك توجه يرى بأن الأولوية هي في تدعيم الشعب الفلسطيني داخلياً واستعادة روح مشروعه التحرري من خلال تشخيص طبيعة الصراع دونما الانشغال المكثف بالحل النهائي في ظل الوضعية القائمة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وبالأساس فلسطينياً، فمن شأن هذا التدعيم أن يوفر للفلسطينيين القدرة

وتقوم بتنسيق السياسات وتشكل إطاراً جديداً مكملاً للكيانات السيادية وليس بديلاً عنها. كما أن الكونفدرالية لازمت تاريخياً مناطق وشعوب ومجموعات كانت تخوض صراعات أليمة فيما بينها وجاء الإطار التوافقي بعد أن خمدت نيران تلك الحروب وليس قبل ذلك. ويُسأل السؤال حول الحالة الفلسطينية والصراع الفلسطيني مع المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، فهل تتأسس الكونفدرالية على التسليم بما حققه المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين أم على نزع وتفكيكه كشرط مسبق؟ كما أن الشرط الأساس والمسبق للكونفدرالية في الحالة الفلسطينية هو إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ومعرّف بها دولياً، لتقرر حينها إذا ما كانت معنية برابطة كونفدرالية مع إسرائيل، فهذا جزء من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وإلى أي مدى تتجاوب المبادرة طي البحث مع متطلبات إنهاء الاحتلال كشرط مسبق، أم نحن بصدد نوع جديد من الصيغ؟ كل ذلك في مسعى لقراءة مكوّنات المبادرة ومعاينة قابليتها للتطبيق. في حين يبقى سؤال آخر وهو: هل على الفلسطينيين الانشغال في الحل وهم في وضع يبدو أنه لا يولد حلولاً، وهل حقاً اندثر حل الدولتين؟ يعكس الانشغال المكثف في صياغة تصوّرات لحلول تُنصف الشعب الفلسطيني ولحل عادل لقضية فلسطين، مساعي جديّة واجتهادات كبيرة وبالذات في قراءة الحالة الفلسطينية المتعثرة في موضوع التحرير، والمعضلات التي تواجه حل الدولتين وهو الحل الأكثر اعتماداً دولياً وعربياً وحتى يمكن القول فلسطينياً، هذا على الرغم من ما يتضمنه من غبن للشعب الفلسطيني، لكن يبدو أنه هو المتاح والأكثر احتمالية. بينما تعكس الانشغالات الصهيونية في هذه المسألة نوعاً من الاعتراف بأنه على الرغم من قوة إسرائيل

على تغيير محصلة المعادلات القائمة وتعزيز قدرات الشعب ونضالاته.

إنّ ما نحن بصدده عند نقاش هذه القضية الكبرى هو ليس ما هو المنطق السليم، ولا التوجه الحسابي ولا الحقوقي. فالإعلان الجازم بسقوط حل الدولتين قد يكون غير قابل للجزم، حتى وإن كانت الحقائق الاستعمارية على الأرض تفرض ذاتها، وقد يكون صحيحاً لو كانت الحالة الفلسطينية والعربية متماسكة وقوية لدرجة تفرض سقوط الأمر الواقع المهيمن حالياً. إلا أن الاستنتاج ليس بالضرورة أن تكون أي صيغة حل آخر أكثر نفاذاً، أو الانطباع بأن أي حل آخر سيكون أكثر قابلية ويحمل أفق تحقيقه. تتراوح كل الحلول ما بين الحل المنصف بناء على منطق الحقوق ويقابله الحل الممكن بناء على منطق التوازنات البنوية بالمفهوم الدولي وليس الراهنة فحسب. وهناك رأي بضرورة عدم الخوض الفلسطيني في السعي لصياغة تصورات لحلول بديلة استراتيجية بل تعزيز مقومات قوة الشعب الفلسطيني التحررية منطلقين من محوريتة تغيير موازين القوى الأساسية، وسد الطريق أمام أي احتمال لحسم إسرائيلي أحادي لمستقبل فلسطين وشعبها. أو اعتبار قيمة إضافية لخطاب الدولة الواحدة كما عرّفه رائف زريق «بأنه يتيح إعادة صياغة القضية الفلسطينية، وفهم الواقع على ضوء ذلك، بالإضافة إلى تزويد الفلسطينيين بخطاب واستراتيجية جديدة لمواصلة نضالهم. كما يوفّر خطاب الدولة الواحدة أدوات صياغة أفضل للقضية ولإدراك الواقع الراهن بشكل أفضل من خلال النظرة المستقبلية».

لا يتيح توازن القوى الراهن أيّ حل عادل. والمقصود بتوازن القوى هو السيطرة الاحتلالية الصهيونية الاستعمارية العميقة على فلسطين وعلى كل مصير الشعب الفلسطيني، إضافة إلى قوة إسرائيل الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والإسناد الأميري الكامل لها، يعززها اختراق إسرائيل للعالم العربي، والتراجع المريب في التزام الكتلة العربية الفعلي بقضية فلسطين، وفي تشتت قوة العالم العربي وارتباط عدد كبير من بلدانه بتحالفات أمنية واستراتيجية واقتصادية مع إسرائيل متجاوزين قوة الضغط التي كان من الممكن أن تمارس عليها. فالطوق التاريخي - حتى وإن كان غير محكم - الذي فرضه العرب على

إسرائيل اختفى، وبات طوق إسرائيلي مع دول عربية على شعب فلسطين وقضية فلسطين. كما هناك تسليم إسرائيلي أمني استراتيجي باستحالة وجود حالة تسمح لإسرائيل بالقضاء على قضية فلسطين، حتى اتفاقات التطبيع واتفاقات أبراهام وما ينتج عنها تؤكد أن استراتيجية تجاوز قضية فلسطين غير قابلة للعيش، على الرغم من قوة إسرائيل و«العصر الذهبي» الذي تتمتع به عربياً. إلا أن تغيير ميزان القوى لا يعني التعادل بالقوة، بل بالقدرة على منع الطرف المسيطر من تحقيق أهدافه أو تعطيل مشاريعه لتجاوز الحالة الفلسطينية، أو أن تفرض عليه ثمناً غير قادرٍ على تحمل عواقبه سياسياً.

الخلاصة

نظرياً، فإنّ مبدأ الكونفدرالية بصفته إطاراً مفاهيمياً إطار ممكن من حيث المنطق. إلا أن المقترحات القائمة على الكونفدرالية في فلسطين التاريخية كلّها، قد تحمل التسمية ذاتها والعنوان ذاته لكن ليس الجوهر، في حين أن الشرخ الأساسي هو بين مفهوم نزع الاستعمار وبنيتها أساساً لقيام دولة فلسطينية وبين تبويض الاستعمار وشرعنته ضمن السعي إلى حل لا يضمن حتى قيام الكونفدرالية.

في حال قبل الفلسطينيون رسمياً بالكونفدرالية بصيغة المبادرة طي البحث، فإنهم بذلك يسقطون عن إسرائيل المسؤولية ويسقطون فاعلية القرارات الأممية والقانون الدولي ويُبِقون الاحتلال بسبب توازن القوى والاستعمار الاستيطاني، وقد يكون بصيغ جديدة.

لا يستطيع الطرف الفلسطيني أن يتبنى أي صيغة للكونفدرالية ما لم تقم دولة، فالدولة السيادية هي التي ستقرر إلى أين وجهتها، كما لن ينتج الفلسطيني حلاً، ولا أجندة حل، ما دام على حاله ضعيفاً ولا يملك درجة من القوة تجعل الاحتلال مُكلفاً لإسرائيل أكثر من فائدته.

تعني المبادرة، لو تمّ تبنيها، التنازل عن إحدى أهم نقاط القوة الفلسطينية؛ أي الشرعية الدولية، وإن كانت هناك نجاحات فلسطينية رسمية تذكر فهي في الدبلوماسية الفلسطينية عالمياً، ولو حصل قبول مبادرة بيلين الحسيني لألغت الدبلوماسية الفلسطينية شرعيتها، ولتحول القضية الفلسطينية إلى مسألة تفاهات تفرضها موازين القوى.